

الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام احمد بن حنبل

إن زادت من جهة أخرى .

قوله وإن زاد من جهة أخرى - مثل إن تعلم صنعة - فعادت القيمة : ضمن النقص .
وهو المذهب جزم به في الهداية و المذهب و المستوعب و الخلاصة و المغني و الشرح و
الحارثي و الفائق و الوجيز وغيرهم وقدمه في الفروع وقيل : لا يضمنه .
قوله وإن زادت القيمة - لسمن أو نحوه - ثم نقصت : ضمن الزيادة .
وهو الصحيح من المذهب .

قال في الفروع و الرعايتين : ضمن على الأصح وجزم به في الوجيز وغيره وقدمه في المغني و
الشرح ونصراه و الترخيص و الحارثي و الحاوي الصغير وغيرهم وقاله الخرقى وغيره .
وعنه : إذا رده بعينه : لم يلزمه شيء ذكرها ابن أبي موسى وهما وجهان مطلقان في الفائق .

قوله وإن عاد مثل الزيادة الأولى من جنسها .

مثل : إن كانت قيمتها مائة فزادت إلى ألف لسمن ونحوه ثم هزلت فعادت إلى مائة ثم سمت
فزادت إلى ألف لم يضمنها في أحد الوجهين .
وهما احتمالان للقاضي في المجرى وأطلقهما في الهداية و المذهب و المستوعب و الخلاصة و
المغني و الشرح و التلخيص و الفروع و الحاوي الصغير .
أحدهما : لا يضمنها وهو المذهب .

قال الحارثي : هذا المذهب لنصه في الخلخال يكسر ؟ قال : يصلحه أحب إلي وهو أحد صور
المسألة وصححه في التصحيح .

قال المصنف والشارح : هذا أقيس وجزم به في الوجيز .
والوجه الثاني : يضمنها قال في الرعايتين و الفائق : ضمنها في أصح الوجهين وقدمه
ابن رزين في شرحه